توصيات المؤتمر

١) ضرورة وضع سياسة ثابتة للتعليم المصري لا تتغير بتغير وزراء التعليم.

٢) ضرورة تأسيس مفوضية أو مجلس وطني للتعليم المصري بحيث يكون مستقلًا ولا يتبع وزارة التربية والتعليم.

٣) ترشيد مجانية التعليم بحيث تتاح المجانية للمتفوقين، وأما من يتعثر في دراسته يكون ملزم بسداد تكاليف الدراسة.

٤) عمل لجان مشتركة بين المعلمين وأولياء الأمور ينعقد بصفة دورية لمتابعة العملية التعليمية وحل المشكلات.

٥) دمج وزارتي التربية والتعليم والتعليم الفني والتعليم العالي بوزارة واحدة مع تخصيص وزارة مستقلة للبحث العلمي.

٦) تحويل المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي إلى مركز وطني للقياس والتقويم التربوي بحيث يكون مستقلًا عن وزارة التربية والتعليم وعن التعليم العالي.

٧) الاهتمام بالجوانب الوجدانية في التعليم من خلال الاهتمام بالأنشطة اللاصفية وبمقررات التربية الفنية والموسيقية والرياضية.

٨) تقويم برامج التدريب المتاحة حاليًا للمعلمين بحيث تكون قادرة على تحقيق التنمية المهنية للمعلم.

٩) إعتدة تكليف خريجي كليات التربية مع ضرورة تطوير برامج إعداد المعلم.

١٠) توفير بنية اساسية تعليمية لاستيعاب استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة وتحقيق فعاليتها.

١١) الاهتمام بدراسة اللغة العربية في جميع مراحل التعليم لما للغة من أهمية في بناء الشخصية المصرية.

١٢) ينبغي تدريب المعلمين على الاستراتيجيات الحديثة في التعليم قبل تعميمها وتطبيقها في المدارس.

١٣) تنويع وسائل تقويم أداء الطلاب بحيث يشمل التقويم المستمر والنهائي والمنظومي والأداء.

١٤) إعادة النظر في برامج تقويم أداء تلاميذ المدارس المدمجة بما يتناسب المستويات المعرفية المتابينة المتعلمين.

(توصيات إضافية)

١) ضرورة أن تقوم الدولة بتشجيع إنشاء مراكز جديدة للتمايز العلمي أو تطوير ودعم مدارس علمية بحثية موجودة يتم اختيارها وفق نشاطها وأداء القوى البشرية بها، ويتم توفير موارد مالية إضافية لتلك المراكز من موازنات البحث العلمي والتبرعات والهبات.

٢) ضرورة التركيز على مراكز لعلوم الحديثة: النانوتكنولوجى – البيوتكنولوجى – الطاقة – المياه.

٣) ضرورة توحيد المنهج العام للتعليم الأساسي سواء في المدارس العامة أو الخاصة المدنية أو الدينية، لتفادى الازدواجية في التعليم في هذه المرحلة الحرجة ولا بأس بعد ذلك من أن تضيف المدارس الخاصة والدينية برامج إضافية لذلك.

٤) لابد من توجيه التعليم توجيهًا تعليميًا وتطبيقيًا وحرفيًا منتجًا من خلال مشروعات تعليمية اقتصادية تعمل على تحقيق الاهداف القومية للوطن من خلال جعل كل أنواع التعليم تعليمًا مهنيًا كما يلي: جعل التعليم الثانوي بكافة مراحله تعليما مهنيا ومرحلةمنتهية بذاتها كالاتي وهو تطوير المناهج تطويرا يتناسب مع أحدث المتغيرات العالمية المناسبة لسوق العمل وأيضا تغيير المسميات للمدارس الثانوية الموجودة حاليًا، واستبدال المسميات القديمة بأسماء جذابة لعدم عزوف أولياء الأمور والطلاب عن بعضها أو تفضيل بعضها عن الأخر، وهذه المسميات الجديدة طريقة للتغلب على مشكلة الأسماء والألقاب التي تجعلنا ننجذب لنوعية ما من التعليم دون الأخرى.

٥) ربطالتعليم الثانوي بالتعليم العالي وربط الاثنين بالاقتصاد والإنتاج.

٦) تحقيق مبدئي تكافؤ الفرص التعليمية بين أفراد الشعب وتفتيت أسطورة الثانوية العامة.

٧) الاهتمام بتنمية المهارات الابتكارية والإبداعية والأفكار الخاصة بالطلاب الموهوبين ومحاولة دراستها من خلال إنشاء معمل للابتكارات بكل مدرسة للمساعدة على تنمية وتوجيه هذه الابتكارات ومحاولة الاستفادة منها ومعرفة مدى ملاءمتها للتطبيق.

٨) الإشراف العلمي والتربوي الكامل والفعال من قبل وزارة التربية والتعليم على المدارس الخاصة وخاصة في مجالات اللغة العربية ، والعلوم الشرعية ، والمواد الاجتماعية والأنشطة الطلابية وتقويم مخرجات التعليم .

٩) تجريم الدروس الخصوصية

١٠) الارتقاء بمرتبات المعلمين

١١) اعادة صياغة المناهج

١٢) اللامركزية فى بعض المناهج

١٣) من أهم أفكار تطوير التعليم، تطوير المناهج التعليمية، حيث أن المناهج فى دول اليابان وكوريا مثلا تدرس الأخلاق والقيم والسلوكيات العامة كمادة أساسية؛ وهي تتناول أيضا أداب المرور وسبل النظافة والسلوك العام السليم فى الشارع.

١٤) أن يهتم القائمون على تطوير التعليم بوضع مناهج الفهم وليس المناهج النظرية التى تعتمد على تنمية الحفظ دون الفهم لدى أطفالنا. كما أنه من اللازم أن تهتم وزارة التربية والتعليم بمناهج اللغة وخصوصا اللغة الانجليزية واللغة الام العربية ايضا، وذلك عبر ايجاد معلمين مدربين جيدا حتى يستطيعون تعليم الاطفال والكبار حتى سن الجامعة اللغة العربية واللغات الاجنبية الاخرى بالشكل السليم، حتى يتخرج هؤلاء وهم واعين وعارفين لهذه اللغات ومتفنين لها بشكل جيد.

١٥) إعداد نظام تعليمي جديد للناشئة يتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ ومشروع التنمية المستدامة تضمن ترسيخ قيم المواطنة والانتماء ونشر الأخلاق والقيم وإعلاء غايات التفكير والنقد والتحليل والتقويم بما يتطلب تدريب المعلمين الجدد على نفس المستوى.

١٦) إنشاء مفوضية للتعليم تمثل فيها الوزارات والمؤسسات المعنية بالتعليم ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والقطاع الخاص والمستفيدون من الطلاب وأولياء الأمور مع إعداد دراسات كافية حول ربط سوق العمل بالتعليم في مختلف القطاعات.

١٧) دمج بنك المعرفة المصري في العملية التعليمية بمختلف مراحل التعليم بحيث يكتسب الطلاب القدرة على البحث عن المعلومات وحل المشكلات باستخدام مختلف مصادر المعرفة.

١٨) الإسراع في إعداد المركز الوطني للقياس والتقويم ليكون مدخلاً آمناً لإجراء اختبار «القدرات والتخصصات القطاعية» للالتحاق بالجامعات خلال ثلاث سنوات على الأكثر بحيث تطبق على الصف الأول الثانوي العام القادم.

١٩) إعادة النظر في مؤسسات إعداد المعلمين من حيث هياكلها وبرامجها وتخصصاتها بما يضمن حسن إعداد المعلم تخصصياً ومهنياً وثقافياً والاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة للمعلمين وبخاصة في مجال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في العملية التعليمية.

٢٠) رفع المستوى الاقتصادي وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمعلمين.

٢١) أهمية تطوير التعليم الفني ومشاركة القطاع الخاص وقطاع الصناعة في تطوير العملية التعليمية مع تغيير النظرة المجتمعية لهذا النمط من التعليم وخريجيه.